



المملكة العربية السعودية

الخطة الإستراتيجية لدائرة الإحصاءات العامة 2026 - 2030



صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد



تأتي هذه الاستراتيجية استجابة للتحوّلات الوطنية والإقليمية والدولية، وفي مقدمتها رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام، حيث نسعى من خلالها إلى إرساء منظومة إحصائية أكثر كفاءة وفاعلية، قادرة على تلبية الاحتياجات المتنامية لصانعي القرار، والباحثين، والمجتمع. ويأتي إطلاق مركز البيانات التفاعلي الوطني كأحد أبرز مبادرات هذه المرحلة، فيما يواصل مركز التدريب الإحصائي دوره المتخصص في بناء القدرات وتطوير الكفاءات الإحصائية، بما يعزز جاهزية النظام الإحصائي لمواكبة التطورات العالمية. ترتكز هذه الاستراتيجية على ستة محاور رئيسية: الحوكمة والتطوير المؤسسي، البيانات، التحول الرقمي، العمليات، النشر والاتصال والتواصل، والموارد البشرية والمالية. كما تحدد أولويات واضحة تتمثل في موثوقية البيانات الرسمية، الكفاءة والابتكار في إنجاز العمل، وإتاحة البيانات بطرق حديثة تلي احتياجات مختلف المستخدمين.

إننا ندرك أن نجاح هذه الاستراتيجية يتطلب شراكة حقيقية مع جميع أصحاب العلاقة؛ من مؤسسات حكومية وخاصة، ومجتمع مدني، وأكاديميين، وجهات دولية مانحة. وبهذه الروح التشاركية، سنواصل تطوير نظام إحصائي وطني متكامل، قادر على دعم مسيرة التنمية المستدامة في الأردن، وتعزيز مكانة المملكة كمثال رائد في المنطقة في مجال الإحصاء الرسمي.

مع انطلاق الاستراتيجية الجديدة لدائرة الإحصاءات العامة، نؤكد التزامنا الراسخ بمواصلة دور الدائرة كمرجعية وطنية للبيانات الرسمية، وبيت خبرة في تطوير النظام الإحصائي الأردني. لقد شكل قانون الإحصاءات العامة رقم (8) لسنة 2025 محطة مفصلية عززت مكانة الدائرة كجهة وحيدة مختصة بجمع وتصنيف وتحليل ونشر البيانات الإحصائية، ورسخت مبادئ الحوكمة والابتكار والشفافية في العمل الإحصائي.

ونحن إذ نضع هذه الاستراتيجية بين أيدي شركائنا وجمهورنا الكريم، فإننا نجدد التزامنا بقيم النزاهة، الشفافية، الجودة، الاحتراف، والابتكار، ونسعى أن تكون دائرة الإحصاءات العامة نموذجاً في خدمة الوطن والمجتمع.

المدير العام
د. حيدر فريحات

الفهرس

| | |
|----|--|
| 2 | كلمة مدير عام دائرة الإحصاءات العامة |
| 1 | الملخص التنفيذي |
| 5 | الفصل الأول: الإطار المؤسسي وتحليل الوضع القائم |
| 7 | دور الدائرة في النظام الإحصائي الأردني |
| 9 | دور المؤسسات الإحصائية في تحليل البيانات |
| 9 | متطلبات مستخدمي البيانات |
| 11 | التحليل الإستراتيجي الرباعي (SWOT) |
| 19 | أصحاب العلاقة |
| 23 | الفصل الثاني: الإطار الاستراتيجي |
| 25 | الهدف العام والرؤية والرسالة والقيم الجوهرية |
| 27 | الفصل الثالث: المحاور والأهداف والمبادرات الإستراتيجية |
| 29 | المحاور الاستراتيجية |
| 29 | الأولويات الاستراتيجية |
| 30 | الأهداف والمبادرات الإستراتيجية |

فهرس الأشكال

| | |
|----|---|
| 3 | الشكل رقم (1): العلاقة بين الأولويات والأهداف الاستراتيجية |
| 8 | الشكل رقم (2): الهيكل التنظيمي الجديد لدائرة الإحصاءات العامة |
| 19 | الشكل رقم (3): خارطة أصحاب العلاقة |

فهرس الجداول

| | |
|----|---|
| 11 | جدول رقم (1): التحليل الرباعي - البيئة الداخلية |
| 17 | جدول رقم (2): التحليل الرباعي - البيئة الخارجية |

الملخص التنفيذي

تأتي الإستراتيجية لدائرة الإحصاءات العامة (الدائرة) للأعوام 2026-2030 استكمالاً لجهود تطوير الإستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني 2026-2030 والتي اكتمل تطويرها بداية هذا العام وتم إقرارها من مجلس الوزراء الموقر. وتُبنى إستراتيجية الدائرة على مخرجات الاستراتيجية الوطنية المرتبطة بالنظام الإحصائي الأردني ككل، وتضيف إليها محاور أخرى متعلقة بالتطوير المؤسسي وإدارة العمليات وجودتها ونشر مخرجات الدائرة على نطاق أوسع.

تستند استراتيجية الدائرة الى توصيات رؤية التحديث الاقتصادي وخارطة تطوير القطاع العام، وقانون الإحصاءات رقم (8) عام 2025، والنظام الإداري رقم (73) لسنة 2024، والى إنشاء مركز البيانات التفاعلي الوطني والربط الإلكتروني بين عدد من المؤسسات. وتأخذ بعين الاعتبار التطورات الدولية في مجالات التكنولوجيا، ومصادر البيانات، والمعايير الإحصائية، إضافة الى الأدوار الحديثة لمكاتب الإحصاءات الوطنية ومتطلبات مستخدمي البيانات - الأشخاص منهم والمؤسسات. ويُننى تطوير هذه الإستراتيجية أيضاً على التحليل الرباعي المفصل والذي يشمل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية للدائرة، والى تحليل أصحاب العلاقة ضمن إطار النظام الإحصائي الوطني.

تتألف المخرجات الرئيسية لإستراتيجية الدائرة مما يلي:

الرؤية



بيانات إحصائية موثوقة يُبنى عليها قرارات أفضل لأردن أقوى.

الرسالة



قيادة النظام الإحصائي الوطني من خلال إنتاج بيانات إحصائية عالية الجودة، وتنظيم العمل مع المؤسسات وفق المنهجيات والمعايير الدولية لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات وصناع القرار.

القيم الجوهرية



- النزاهة
- الشفافية والمساءلة
- السرية
- الموضوعية
- الجودة
- مواكبة التكنولوجيا
- الحداثة
- الاحتراف وسرعة الانجاز
- التشاركية والتشبيك

وتستند محاور الاستراتيجية إلى ذات المراكز المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني، وهي:

1. الحوكمة والتطوير المؤسسي.

2. البيانات.

3. العمليات.

4. التحول الرقمي في عمل الدائرة.

5. النشر والاتصال والتواصل.

6. الموارد البشرية والمالية.

تركز الاستراتيجية على ثلاث أولويات رئيسية تشكل الأساس لتحقيق رؤيتها ورسالتها:

1. موثوقية البيانات الإحصائية والإحصاءات الرسمية بما يعزز ثقة المستخدمين وصناع القرار.

2. الكفاءة والفعالية والابتكار في إدارة وتنفيذ العمليات الإحصائية.

3. إتاحة البيانات الإحصائية بطرق حديثة وتفاعلية تلبي احتياجات مختلف فئات المستخدمين.

وبناء عليه:

تنقسم الأهداف الاستراتيجية للدائرة إلى ما يلي:

1. تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تطوير التشريعات الناضمة لعمل الدائرة وتحديث أدوار ومسؤوليات مديرياتها بما يواكب الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي.

2. التحسين المستمر لجودة البيانات لخدمة مستخدمي البيانات بما ينسجم مع أفضل المنهجيات والمعايير الدولية.

3. التوسع في الاعتماد على السجلات الإدارية والمصادر الحديثة في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

4. تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإحصائية في الدائرة بما ينسجم مع أفضل المنهجيات والمعايير الدولية.

5. التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة البيانات ورفع كفاءة وفعالية العمليات الإحصائية والإدارية.

6. استشراف الاحتياجات الإحصائية وتطلعات مستخدمي البيانات وتبليتها، بما يعزز ثقتهم بالبيانات الرسمية ويزيد من تفاعلهم معها.

7. بناء وتنمية القدرات البشرية والمهارات الإحصائية، وتنويع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الموارد وتيسير تحقيق أهداف الدائرة بكفاءة وفعالية.

8. تحويل التعدادات الإحصائية من مشاريع إلى برنامج مستدام.

يبين الشكل رقم (1) العلاقة بين الأولويات الأهداف الإستراتيجية:



الفصل الأول

الإطار المؤسسي وتحليل الوضع القائم



دور الدائرة في النظام الإحصائي الأردني

تأسست دائرة الإحصاءات العامة عام 1949 مع بواكير استقلال المملكة الأردنية الهاشمية، وباشرت مهامها بموجب قانون الإحصاءات رقم (24) لسنة 1950. ومع تطور العمل الإحصائي محلياً ودولياً واتساع نطاق عمل الأجهزة الإحصائية، جرى تعديل التشريعات وإصدار قوانين جديدة وصولاً إلى قانون الإحصاءات العامة رقم (8) لسنة 2025، الذي أكد أن الدائرة هي الجهة الرسمية الوحيدة المخولة بجمع البيانات والمعلومات الإحصائية من المستجيبين ونشرها. ولتحقيق ذلك، تضطلع الدائرة بالمهام والصلاحيات الرئيسية التالية:

- جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك المسوح الميدانية.
- تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت مرة كل عشر سنوات على الأقل.
- تنسيق وتنظيم النشاط الإحصائي بالتعاون مع الجهات الرسمية والشركاء من الهيئات الأهلية، بهدف تطوير السجلات الإحصائية الإدارية وتعزيز تكاملها وربطها ضمن النظام الإحصائي الوطني.
- ضمان التزام الوحدات الإحصائية في الجهات الرسمية والهيئات الأهلية بالمعايير والمفاهيم والتصنيفات الإحصائية الدولية والمحلية المعتمدة.
- إنشاء مراكز متخصصة للتدريب الإحصائي، ووضع وتنفيذ الخطط والبرامج اللازمة لبناء القدرات.
- تأسيس مركز بيانات إحصائي وطني تفاعلي لجمع وربط البيانات من المصادر الإلكترونية، وتحليلها إحصائياً، ودعم إنتاج المؤشرات والمقارنات الدولية، وتزويدها لمتخذي القرار والمستخدمين الآخرين ونشرها بشفافية.
- نشر النتائج الإحصائية وفق الرزنامة الوطنية للإحصاءات وبما يتسق مع الالتزامات العالمية لنشر البيانات.
- توفير البيانات والمعلومات الإحصائية للجهات الرسمية والخاصة والأفراد، ضمن الحدود المصرح بها قانونياً.

ولتمكين الدائرة من أداء هذه المهام بكفاءة وفعالية، تم إقرار النظام الإداري الجديد رقم (73) لسنة 2024، والذي يحدد الهيكل التنظيمي المعتمد للدائرة كما هو موضح في الشكل رقم (2).

دور المؤسسات الإحصائية في تحليل البيانات:

أوضح دليل التنظيم الإحصائي الصادر عن الأمم المتحدة عام 1980 حول تنظيم الخدمات الإحصائية الوطنية والقضايا الإدارية المرتبطة بها، أن على الأجهزة الإحصائية الوطنية تطوير قدراتها في مجال التحليل الإحصائي، مع بقاء جمع البيانات ونشرها الدور الأساسي لهذه المؤسسات. فالتركيز على التحليل يعزز القدرة على تقييم جودة وشمولية الإحصاءات المنتجة، ويوفر تغذية راجعة تسهم في تحسين المفاهيم والمنهجيات، كما يدعم الاستجابة لاحتياجات المستخدمين. إضافة إلى ذلك، فإن تطوير جانب التحليل يشجع الكفاءات الأكاديمية الشابة على الالتحاق بالمؤسسات الإحصائية، لما يوفره من فرص عمل تتجاوز إنتاج البيانات ونشرها إلى تحليلها واستثمارها.

ويأخذ العمل التحليلي في الأجهزة الإحصائية الوطنية ثلاثة أشكال رئيسية:

1. **التحليل المرافق للعملية الإحصائية:** ويشمل جميع مراحل الإنتاج الإحصائي، خصوصاً المراحل النهائية قبل النشر، مع إجراء تحليلات مبسطة تسهّل فهم النتائج على مختلف فئات المستخدمين.
2. **الدراسات الإحصائية المتخصصة:** وتتطلب معرفة معمقة بخصائص البيانات، والقدرة على التعامل مع كميات كبيرة من الأرقام والتفاصيل لاستخلاص مؤشرات دقيقة ذات قيمة مضافة.
3. **التحليل باستخدام النماذج الإحصائية:** ويزداد هذا النوع أهمية مع تراكم البيانات، إذ يمكّن من ربط الإحصاءات المستمدة من مصادر متعددة، وشرح التغيرات والعلاقات بينها في ضوء التطورات والأحداث المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، تقوم دائرة الإحصاءات العامة فعلياً بالتحليل المرافق للعمليات الإحصائية ضمن مختلف مراحل إنتاج البيانات، وقد بدأت منذ العام 2024 بإعداد دراسات تحليلية متخصصة لدعم السياسات والبرامج الوطنية. كما سيضطلع مركز البيانات التفاعلي الوطني بدور محوري في تمكين مستخدميهم من الاستفادة من خدمات النمذجة الإحصائية، بما يعزز القيمة المضافة للبيانات الرسمية ويساهم في صياغة السياسات المبنية على الأدلة.

متطلبات مستخدمي البيانات

شهدت السنوات الأخيرة تغيراً ملحوظاً في احتياجات وتطلعات مستخدمي البيانات، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها تداعيات جائحة كورونا والتطور التكنولوجي المتسارع، اللذان عززا توقعات الوصول الفوري إلى البيانات إلكترونياً. كما ساهمت الأجيال الشابة في رفع مستوى التوقعات تجاه سهولة وسرعة الحصول على المعلومات، مع إمكانية تصميمها بما يتناسب مع الاحتياجات الفردية.

وفي هذا السياق تتلخص أبرز توقعات مستخدمي البيانات بما يلي:

- أن تكون المفاهيم والبيانات الإحصائية مبسطة، مألوفة لعامة الجمهور، ومقدمة بأسلوب يسهل فهمه من خلال الرسوم البيانية والنصوص المختصرة والواضحة، ومدعمة بالبيانات الوصفية الشاملة.
 - إمكانية عرض البيانات بصيغ مرنة تتوافق مع الاحتياجات الخاصة لكل مستخدم.
 - وجود منصات ومحركات بحث سهلة وسريعة الاستخدام تمكّن من الوصول المباشر إلى البيانات.
 - ضمان الوصول إلى بيانات من مصادر موثوقة تساعد على التحقق من صحة الأخبار والمعلومات المتداولة بسرعة عبر الإنترنت.
 - الإسراع في نشر نتائج المسوح الميدانية فور استكمال جمعها.
- إضافة إلى ذلك، يحتاج الباحثون والأكاديميون إلى التعامل مع قواعد بيانات متقدمة تتيح ربط مجموعات بيانات معقدة بطريقة سلسة، بما يمكّنهم من إجراء تحليلات معمقة ومتعددة الأبعاد. وللاستجابة لهذه المتطلبات المتنامية، يتعين على الأجهزة الإحصائية الوطنية تحديث بنيتها المؤسسية والتنظيمية، وتوسيع نطاق مصادر البيانات المعتمدة، إضافة إلى تطوير وأتمتة عمليات إنتاج البيانات بما يعزز الكفاءة والموثوقية.
- ولتحقيق ذلك، تعمل دائرة الإحصاءات العامة على تلبية هذه المتطلبات من خلال تطوير منصات رقمية حديثة، وإطلاق مركز البيانات التفاعلي الوطني الذي يوفر وصولاً أنياً وسلساً إلى البيانات، مع خدمات متقدمة في البحث، التحليل، وربط قواعد البيانات. ويشكل هذا المركز أداة استراتيجية لتمكين مختلف فئات المستخدمين من الاستفادة المثلى من البيانات الرسمية، وتعزيز صناعة القرار المبني على الأدلة.

جدول رقم (1): التحليل الرباعي - البيئة الداخلية

| الحوكمة والتطوير المؤسسي | | |
|---|---|-----------------------------------|
| نقاط الضعف | نقاط القوة | العامل |
| <ul style="list-style-type: none"> • غياب آلية مؤسسية ممنهجة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين الدائرة والمؤسسات المكونة للنظام الإحصائي الأردني. | <ul style="list-style-type: none"> • تتمتع الإدارة العليا برؤية تطويرية واضحة تواكب أطر العمل الإحصائي الحديثة. • صدور قانون الإحصاءات الجديد الذي يعزز الابتكار ويؤطر العلاقة بين المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي الأردني. • العمل جارٍ على إعداد الأنظمة والتعليمات المنبثقة عن قانون الإحصاءات رقم 8 لعام 2025. • وجود اتفاقيات تعاون مع معظم منتجي البيانات الرئيسيين لتبادل بيانات السجلات الإدارية، بما يعزز الكفاءة والجودة في العمل الإحصائي. • إقرار نظام التنظيم الإداري والهيكل التنظيمي الجديدين، مما يسهم في توضيح الأدوار والمسؤوليات وترشيق العمليات المؤسسية. | التشريعات، الأدوار وآليات التنسيق |

البيانات

| العامل | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|---|---|---|
| دقة البيانات والبيانات الوصفية Metadata | <ul style="list-style-type: none"> التزام الدائرة بالمنهجيات والمعايير الدولية في إنتاج البيانات. توافر بيانات وصفية لمعظم المنتجات الإحصائية الصادرة عن الدائرة. | <ul style="list-style-type: none"> الحاجة إلى تحديث بعض البيانات الوصفية لتتوافق مع أفضل الممارسات العالمية ومتطلبات مؤشر ODIN. محدودية إتاحة البيانات الوصفية بشكل يسهل وصول المستخدمين إليها. |
| تنوع المؤشرات وشمولية البيانات جغرافياً واتساقها وقابليتها للمقارنة | <ul style="list-style-type: none"> تعتمد البيانات المنتجة على توصيات ومعايير دولية في تحديد الشمولية، مما يجعلها قابلة للمقارنة على المستوى الدولي. | <ul style="list-style-type: none"> نقص الموارد المالية والبشرية يحد من توسيع حجم العينات لتصبح ممثلة بشكل أفضل ديموغرافياً واجتماعياً وجغرافياً. |
| توحيد المفاهيم والمصطلحات والتصنيفات بين الوحدات الإدارية في الدائرة. | <ul style="list-style-type: none"> يتم تصنيف وجمع وتحليل البيانات وفق المرجعيات الدولية (ISIC, COICOP, CPC) (HS) | |
| السجلات الإدارية | <ul style="list-style-type: none"> بدأت الدائرة بالاستفادة من السجلات الإدارية لترشيد العمل الميداني في المسوح والتعدادات. | <ul style="list-style-type: none"> غياب دليل واضح لتصميم السجلات الإدارية للاستفادة منها في الأغراض الإحصائية. |
| مصادر بيانات جديدة (المصادر المفتوحة والبيانات الضخمة وغيرها) | <ul style="list-style-type: none"> متابعة التطورات الدولية في الاعتماد على المصادر الجديدة للبيانات واستخلاص الدروس من التجارب العالمية. | <ul style="list-style-type: none"> محدودية الاعتماد على مصادر البيانات الجديدة حتى الآن، مع غياب تعريف أو تحديد للمصادر الحديثة الموثوقة والقابلة للاستخدام الإحصائي. |

العمليات

| العامل | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|--------------------------|--|--|
| جودة العمليات الإحصائية | <ul style="list-style-type: none"> • اعتماد إطار العمل الدولي لإدارة العمليات الإحصائية (GSBPM) كمرجع في إدارة الجودة. • استخدام إطار ضمان الجودة (2019 QAF) كمرجع لتعزيز جودة المخرجات الإحصائية. | <ul style="list-style-type: none"> • نقص في كادر مختص بالجودة يحد من القدرة على القيام بالمهام الموكلة لهم. • غياب التوثيق الممنهج للعمليات الإحصائية. • محدودية الأتمتة في العمليات داخل الدائرة. |
| التحسين المستمر للعمليات | <ul style="list-style-type: none"> • توفر برمجيات حديثة تسهم في تسريع العمليات الإحصائية وإدارتها بكفاءة. • وجود منهجية للإبداع والابتكار معتمدة في الدائرة. • يتم توثيق العمليات الرئيسية ومراجعتها بشكل سنوي. • تبني مبدأ التحسين المستمر في العمليات. | <ul style="list-style-type: none"> • غياب تفعيل منهجية الإبداع والابتكار وقياس أثرها على كفاءة العمليات. • عدم وجود تقييم دوري لفاعلية العمليات أو الحاجة لإعادة هندستها. • قصور في مواءمة دليل العمليات مع واقع العمل وفق نظام التنظيم الإداري الجديد. • بعض المسوح الميدانية لا تُسهم بفاعلية في دعم الحسابات القومية. |

التكنولوجيا

| نقاط الضعف | نقاط القوة | العامل |
|---|--|--|
| <ul style="list-style-type: none"> • البنية التحتية التكنولوجية بحاجة إلى تطوير وتحديث مستمر لمواكبة متطلبات الأمن السيبراني وحماية البيانات. • قدم الخوادم وأجهزة الحاسوب وعدم كفاءتها لتلبية متطلبات العمل من حيث السرعة وسعة التخزين. | <ul style="list-style-type: none"> • التحول والتطور التكنولوجي يمثل توجهاً استراتيجياً لدى الدائرة. • وجود ربط إلكتروني مع عدد من المؤسسات المنتجة للبيانات وفق معايير وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. • توفر برمجيات حديثة ومتخصصة لتنفيذ التعدادات والمسوحات. | <p>التحول الرقمي ، الربط الإلكتروني وأمن البيانات</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • ضبابية في دور ومسؤوليات مركز البيانات الوطني والتقاطعات مع المديرية الأخرى. | <ul style="list-style-type: none"> • تم تحديث الموقع الإلكتروني بما يتماشى مع المعايير الدولية للمؤسسات الإحصائية. | <p>مركز البيانات التفاعلي الوطني</p> |
| <ul style="list-style-type: none"> • غياب منهجية موحدة لإدارة محتوى الموقع الإلكتروني، وعدم توحيد طرق عرض البيانات مما يحد من كفاءة الوصول إليها. • اعتماد المديرية الفنية على مديرية تكنولوجيا المعلومات لتحديد أسلوب النشر على الموقع، مما يؤدي إلى ضعف الاتساق وصعوبة وصول المستخدمين للبيانات من وجهة نظر فنية. | <ul style="list-style-type: none"> • تم تحديث الموقع الإلكتروني بما يتماشى مع المعايير الدولية للمؤسسات الإحصائية. | <p>الموقع الإلكتروني للدائرة</p> |

النشر والإتصال والتواصل

| العامل | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|--|--|--|
| الالتزام بمواعيد نشر البيانات | <ul style="list-style-type: none"> التزام الدائرة بمواعيد نشر البيانات المستندة إلى مصادرها الخاصة، وفق رزمة إحصائية وطنية متوافقة مع متطلبات SDDS. | <ul style="list-style-type: none"> تأخر نشر بعض البيانات، خصوصاً تلك المعتمدة على مصادر خارجية أو بسبب نقص التمويل أو عوامل خارجة عن سيطرة الدائرة. |
| معرفة احتياجات المستخدمين وتلبيتها | <ul style="list-style-type: none"> وجود استبيان سنوي لقياس رضا العملاء ومستخدمي البيانات. | <ul style="list-style-type: none"> غياب آلية ممنهجة وفعالة لرصد احتياجات مستخدمي البيانات بشكل دوري ومعالجتها وفق الإمكانيات المتاحة. |
| عرض البيانات باستخدام الوسائل البصرية والخرائط | <ul style="list-style-type: none"> البدء بتطوير تقنيات النشر من خلال التصورات المرئية والخرائط. | |
| الحفاظ على سرية البيانات | <ul style="list-style-type: none"> وجود سياسات وإجراءات واضحة للحفاظ على سرية البيانات. نص قانون الإحصاءات رقم 8 لعام 2025 على عقوبات صارمة في حال الإخلال بسرية البيانات. | |
| الشفافية وسهولة الوصول إلى البيانات | <ul style="list-style-type: none"> توفير البيانات الرسمية بشفافية، بما يعزز ثقة المستخدمين وصانعي القرار بجودتها ودقتها المبنية على المعايير الدولية | <ul style="list-style-type: none"> صعوبة تلبية الطلب المتزايد على البيانات التفصيلية على مستوى تقسيمات إدارية أقل بسبب محدودية الموارد. |

الموارد البشرية و المالية

| العامل | نقاط القوة | نقاط الضعف |
|----------------------------------|---|---|
| توفر الموارد البشرية كماً ونوعاً | <ul style="list-style-type: none"> تعتبر الدائرة بيت خبرة ومرجعية متخصصة على المستويين الوطني والإقليمي. وجود برامج دعم فني من مؤسسات دولية توفر خبراء في العمل الإحصائي والتطوير المؤسسي. | <ul style="list-style-type: none"> تسرب الكفاءات في مجالي العمل الإحصائي وتكنولوجيا المعلومات نحو القطاع الخاص أو للعمل خارج البلاد. برنامج الإحلال الوظيفي للمديرين ورؤساء الأقسام والمتخصصين والوظائف الحرجة بحاجة إلى تطوير. |
| بناء القدرات المؤسسية والفردية | <ul style="list-style-type: none"> يعتبر مركز التدريب الإحصائي الأردني الوجهة الرئيسية للمؤسسات الوطنية الراغبة بتطوير قدراتها الإحصائية. المركز يقدم برامج تدريبية متخصصة لموظفي الدائرة، إضافة إلى برامج نوعية للعاملين في النظام الإحصائي الوطني. قيام المركز بالتنسيق مع المؤسسات الشريكة لتحديد الاحتياجات التدريبية وتلبيتها بشكل ممنهج. | <ul style="list-style-type: none"> غياب مسارات تدريبية متسقة مع المسارات الوظيفية تهدف إلى إعداد إحصائيين متخصصين. ضعف التعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية لتطوير المناهج والمساقات المتعلقة بالإحصاء وعلوم البيانات بشكل مستدام. |
| الموارد المالية | | <ul style="list-style-type: none"> محدودية التمويل المخصص للأنشطة الإحصائية، ما يعيق تنفيذ كافة الالتزامات الوطنية والدولية. محدودية الموارد لتوفير برمجيات حديثة خارج ما توفره وزارة الاقتصاد الرقمي. ضعف الموارد يحول دون التحسين المستمر للعمليات والخدمات ويحد من مواكبة التطورات الحديثة. |

جدول رقم (2): التحليل الرباعي - البيئة الخارجية

| العوامل | الفرص | التحديات |
|--------------------|---|---|
| العوامل التشريعية | <ul style="list-style-type: none"> • وجود رؤية تطويرية واضحة ومحددة ومعتمدة من الحكومة، تؤكد على دور البيانات في صناعة القرار ورسم السياسات، وهو ما انعكس في رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تطوير القطاع العام. • إمكانية الاستفادة من قانون الإحصاءات الجديد لتعزيز الحوكمة داخل المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي. • البناء على المتطلبات الدولية والتشريعات المحلية الخاصة بسرية وخصوصية البيانات الفردية لتأسيس نموذج وطني لمشاركة البيانات دون الخوف من إساءة استخدامها. • الاستفادة من القوانين المستحدثة، مثل قانون حق الحصول على المعلومة، لتحفيز المؤسسات على توفير البيانات المتاحة لديها. • وجود وحدات مكلفة بمتابعة البيانات الإحصائية في معظم المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي الأردني. | <ul style="list-style-type: none"> • بعض النصوص القانونية النازمة لعمل المؤسسات الرئيسية المنتجة للبيانات تحد من إمكانية الوصول إليها. • غياب إطار تشريعي أو مؤسسي معتمد يحدد دور وصلحيات والتزامات الوحدات الإحصائية في المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي. • عدم وجود آلية ملزمة وفعالة لتبادل البيانات بين المؤسسات المختلفة. |
| العوامل الاقتصادية | <ul style="list-style-type: none"> • اهتمام المنظمات الدولية والمؤسسات المانحة بعمل الدائرة وبالقطاع الإحصائي بشكل عام. • وجود رغبة قوية لدى المؤسسات الدولية لتقديم الدعم لتطوير الأنظمة الإحصائية. • علاقات متينة بين الدائرة والمؤسسات الداعمة لقطاع الإحصاءات. • توافر السجلات الإدارية لدى المؤسسات الوطنية، مما يقلل الحاجة إلى المسوحات الميدانية ويخفض تكلفتها. • التوجه العالمي نحو مصادر بيانات جديدة (مثل Web Scraping والبيانات الضخمة) يتيح إنتاج بيانات مبتكرة وبتكلفة أقل وفي وقت أقصر. • إدراج الاعتماد على البيانات كركيزة أساسية في رؤية التحديث الاقتصادي وخطة تحديث القطاع العام الأردني لدعم رسم السياسات واتخاذ القرارات المبنية على الأدلة. | <ul style="list-style-type: none"> • محدودية المخصصات المالية المرصودة في الموازنة العامة للمشاريع الرأسمالية والتطوير قد تعيق تحقيق رؤية الدائرة. • صعوبة مواكبة تزايد الطلب على البيانات الإحصائية من قبل المستخدمين. • تحديات تقنية في مواءمة السجلات الإدارية لدى المؤسسات الوطنية لتكون صالحة لإنتاج بيانات دقيقة. • ضعف الثقة باستمرارية التمويل المخصص للعمل الإحصائي في ظل تغيّر الأولويات الوطنية والدولية. • غياب استدامة في التمويل الكافي للنشاطات الإحصائية. • نقص الكوادر الفنية المؤهلة للتعامل مع مصادر البيانات الحديثة. |

| العوامل | الفرص | التحديات |
|---------------------|---|---|
| العوامل الاجتماعية | <ul style="list-style-type: none"> • تزايد الوعي المجتمعي بأهمية البيانات في متابعة الإنجازات الوطنية والحكومية، وفي دعم صناعة القرار ورسم السياسات. • إمكانية توظيف وسائل التواصل الاجتماعي لإيصال المعلومات إلى المواطنين بفاعلية، وتعزيز ثقتهم بالمنتجات الإحصائية. • استخدام قنوات الاتصال الحديثة للمساهمة في تغيير السلوك الاجتماعي وتشجيع المشاركة الفاعلة في التعدادات والمسوح | <ul style="list-style-type: none"> • ضعف الثقة لدى بعض مزوّدي البيانات بقدرة المؤسسات الرسمية على الحفاظ على سرية البيانات الفردية، مما يحد من تجاوبهم. |
| العوامل السياسية | <ul style="list-style-type: none"> • وجود دعم حكومي مستمر لتطوير النظام الإحصائي الأردني. • التزام الحكومة بتوفير المؤشرات الإحصائية والمركبة للجهات الدولية، بما في ذلك المؤشرات البيئية ومؤشرات التنمية المستدامة. | <ul style="list-style-type: none"> • التغييرات الإقليمية والعوامل السياسية قد تحد من اعتبار العمل الإحصائي أولوية وطنية. |
| العوامل التكنولوجية | <ul style="list-style-type: none"> • التحول الرقمي يمثل أولوية وتوجهاً استراتيجياً لدى الحكومة. • المركز الوطني للأمن السيبراني يعزز الثقة في تبادل البيانات وحمايتها من الاختراقات. • توفر الشبكة الحكومية الآمنة يسهل تناقل البيانات بين مؤسسات النظام الإحصائي الأردني. • إلزام كافة الدوائر الحكومية بسياسات ومعايير خاصة بأمن البيانات. • تمكّن وزارة الاقتصاد الرقمي من توفير برامج وأنظمة ورخص يمكن للدائرة الاستفادة منها دون أعباء مالية إضافية. • وجود إمكانات لدى وزارة الاقتصاد الرقمي لتطوير الأنظمة المطلوبة لمركز البيانات التفاعلي الوطني، وتلبية الاحتياجات التكنولوجية للدائرة. • توافر خبرات وطنية في مجالات علم البيانات والتقنيات ذات الصلة يمكن استثمارها لتطوير النظام الإحصائي. • إنشاء مركز البيانات الوطني التفاعلي . | <ul style="list-style-type: none"> • افتقار بعض المؤسسات الحكومية لقواعد بيانات مؤهلة تمكّن الدائرة من الوصول إلى السجلات الإدارية المطلوبة بكفاءة. • الإختراق البياناتي السبراني. • تسرب الكفاءات الفنية التكنولوجية. |

أصحاب العلاقة

وفقاً لقانون الإحصاءات العامة رقم (8) لسنة 2025، يشكّل النظام الإحصائي الوطني منظومة مترابطة تضم الوحدات الإحصائية التي تعمل بالتنسيق مع دائرة الإحصاءات العامة، بهدف جمع البيانات وتجهيزها وتحليلها وإنتاج المعلومات وتبادلها ونشرها بجودة عالية، بما يخدم صانعي القرار والمستخدمين الآخرين. وتتألف الدائرة من الجهاز التنفيذي، إضافة إلى مركز البيانات التفاعلي الوطني ومركز التدريب الإحصائي، فيما تضم مجموعة أصحاب العلاقة كافة المؤسسات المنتجة والمستخدمة للبيانات، إلى جانب الشركاء من القطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني والأهلي، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والجهات الدولية والمانحة.

ويمثل الشكل رقم (3) خريطة توضيحية للعلاقات والشراكات بين الدائرة وهذه الأطراف ضمن إطار النظام الإحصائي الوطني.

الشكل رقم (3): خارطة أصحاب العلاقة



وفيما يلي ملخصاً للأدوار الرئيسية لكل طرف:

1. دائرة الإحصاءات العامة: تعدّ الدائرة المنتج الرئيسي للبيانات الإحصائية الوطنية والمنسق المحوري للعمليات الإحصائية بين المؤسسات المكونة للنظام الإحصائي، إضافة إلى دورها في بناء القدرات المؤسسية والفردية لهذه المؤسسات. وهي الجهة المخولة بجمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك التعدادات والمسوح في مختلف المجالات الاجتماعية والديموغرافية والاقتصادية والزراعية والبيئية والثقافية. كما تتابع التزام الوحدات الإحصائية بالمعايير والمفاهيم والتصنيفات الدولية والوطنية، ويتبع الدائرة:

أ. مركز البيانات التفاعلي الوطني: مبادرة وطنية رائدة لتحديث النظام الإحصائي الأردني، تستند إلى رؤية التحديث الاقتصادي 2023، وخارطة طريق تحديث القطاع العام، والاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي (2026-2030). يهدف إلى إنشاء منصة مركزية لجمع وتحليل وعرض البيانات الوطنية، وتوفير تقارير تفاعلية تدعم اتخاذ القرار، وتنمية الأعمال، وصياغة السياسات المبنية على الأدلة. وتشمل أهدافه:

- توفير إحصاءات موثوقة ومحدثة بشكل آني.

- دعم صنع القرار والمشاريع التنموية عبر بيانات شاملة وتقارير تفاعلية.

- تعزيز الشفافية في السياسات التنموية من خلال إتاحة بيانات دقيقة للجميع.

- ضمان استدامة البيانات كمورد وطني محمي.

ب. مركز التدريب الإحصائي الأردني: يتولى إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التدريبية المرتبطة بالعمل الإحصائي لخدمة موظفي الدائرة والشركاء من المؤسسات والأفراد. ويركز على:

- تأهيل الكوادر الفنية لدى منتجي البيانات.

- تمكين مستخدمي البيانات من استثمارها بفعالية.

- دعم التحول الرقمي والابتكار في العمل الإحصائي.

- تعزيز فهم وتطبيق مبادئ ضمان جودة البيانات.

2. منتجو البيانات: هم الوحدات الإحصائية ضمن المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إنتاج وتبادل البيانات مع الدائرة وباقي الشركاء وفق المعايير الدولية والوطنية. وتتمثل مسؤولياتهم في:

- تبادل البيانات والربط الإلكتروني وضمان استدامة تدفقها بما يخدم النظام الإحصائي الوطني.

- تفعيل دور الوحدات الإدارية المكلفة بمتابعة البيانات الإحصائية.

- تبادل الخبرات الإحصائية مع الدائرة وتعزيز بناء القدرات المشتركة.

- الالتزام بأطر الجودة والمعايير الدولية والوطنية في إنتاج السجلات الإدارية بالتنسيق مع الدائرة، وتطبيق المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.

3 مستخدمو البيانات: ويمثلون مختلف الجهات المستفيدة من البيانات الإحصائية، ويتمثل دورهم فيما يلي:

- التواصل المستمر مع الدائرة لتوضيح احتياجاتهم وتطلعاتهم.
- استخدام البيانات المنتجة لبناء قراراتهم، سياساتهم، ودراساتهم.
- تقديم تغذية راجعة متواصلة تساهم في تحسين وتطوير العمل الإحصائي.

4. المؤسسات التشريعية والرقابية: تضطلع بدور أساسي في ضمان البيئة القانونية والتنظيمية للعمل

الإحصائي، وتشمل مسؤولياتها:

- دراسة مشاريع القوانين الجديدة المتعلقة بالعمل الإحصائي.
- إصدار التشريعات المنظمة وضمان الرقابة على تطبيقها.
- وضع التعليمات الملزمة للتعاون بين مؤسسات النظام الإحصائي.
- متابعة وتقييم تنفيذ الاستراتيجيات والمبادرات الإحصائية.

5. الداعمون والمانحون: يشكلون ركيزة مهمة في تطوير العمل الإحصائي من خلال:

- التنسيق والتعاون مع الدائرة كمثل للنظام الإحصائي الوطني لتطويره وزيادة كفاءته وفاعليته.
- تقديم الدعم الفني بما يتوافق مع أهدافهم المؤسسية.
- توفير الدعم المالي والتقني لتنفيذ مبادرات التطوير الإحصائي.
- مساندة الدائرة في تحقيق مراكز متقدمة على صعيد المؤشرات الدولية، وتعزيز الالتزام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.
- ختاماً،** فإن نجاح النظام الإحصائي الوطني يرتكز على التنسيق الفعّال والتكامل بين جميع أصحاب العلاقة، بما يضمن إنتاج بيانات عالية الجودة تلبى احتياجات صانعي القرار والجمهور. ويسهم هذا التعاون في تعزيز الثقة بالبيانات الرسمية، ودعم الشفافية، وتمكين السياسات المبنية على الأدلة، بما يرسخ مكانة دائرة الإحصاءات العامة كمحور وطني للإنتاج الإحصائي الموثوق.

الفصل الثاني الإطار الاستراتيجي



الهدف العام

التطوير المستمر للنشاط الإحصائي الوطني لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات الإحصائية بفعالية ومصداقية وبما يتفق مع المنهجيات والمعايير الدولية.



الرؤية

بيانات إحصائية موثوقة يُبنى عليها قرارات أفضل لأردن أقوى.



الرسالة

قيادة النظام الإحصائي الوطني من خلال إنتاج بيانات إحصائية عالية الجودة، وتنظيم العمل مع المؤسسات وفق المنهجيات والمعايير الدولية لتلبية احتياجات مستخدمي البيانات وصناع القرار.



القيم الجوهرية

- النزاهة
- الموضوعية
- الحداثة
- الشفافية والمساءلة
- الجودة
- الاحتراف وسرعة الانجاز
- السرية
- مواكبة التكنولوجيا
- التشاركية والتشبيك



الفصل الثالث

المحاور والأهداف والمبادرات الإستراتيجية



المحاور الاستراتيجية

تستند محاور الاستراتيجية إلى ذات المراكز المعتمدة في الاستراتيجية الوطنية لتطوير النظام الإحصائي الأردني، وهي:

1. الحوكمة والتطوير المؤسسي.
2. البيانات.
3. العمليات.
4. التحول الرقمي في عمل الدائرة.
5. النشر والاتصال والتواصل.
6. الموارد البشرية والمالية.

الأولويات الاستراتيجية

تركز الاستراتيجية على ثلاث أولويات رئيسية تشكل الأساس لتحقيق رؤيتها ورسالتها:

1. موثوقية البيانات الإحصائية بما يعزز ثقة المستخدمين وصناع القرار.
2. الكفاءة والفعالية والابتكار في إدارة وتنفيذ العمليات الإحصائية.
3. إتاحة البيانات الإحصائية بطرق حديثة وتفاعلية تلبي احتياجات مختلف فئات المستخدمين.

الأهداف والمبادرات الإستراتيجية

المحور الأول: الحوكمة والتطوير المؤسسي

الهدف الإستراتيجي الأول: تعزيز الحوكمة المؤسسية من خلال تطوير التشريعات الناظمة لعمل الدائرة وتحديث أدوار ومسؤوليات مديرياتها بما يواكب الممارسات الفضلى في العمل الإحصائي.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي بما ينسجم مع قانون الإحصاءات العامة رقم (8) لسنة 2025.
 - i. تطوير الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام قانون الإحصاءات رقم (8) لعام 2025.
 - ii. تطوير التعليمات المنبثقة من قانون الإحصاءات رقم (8) لعام 2025.
 - iii. تطوير المهام والمسؤوليات الأوصاف الوظيفية لمديريات الدائرة لتتماشى مع النظام الإداري الجديد للدائرة رقم (73) لعام 2024.
2. إرساء منظومة مؤسسية فاعلة لمتابعة تنفيذ الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع شركاء النظام الإحصائي الوطني.
 - i. تطوير آلية مستدامة لتنفيذ الاتفاقيات الموقعة مع المؤسسات بما يشمل تحديد الأدوار والمسؤوليات.
 - ii. وضع وتنفيذ آلية متابعة وتقييم تنفيذ اتفاقيات التعاون وتحديد العقبات ومعالجتها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
3. ترسيخ التعاون الإحصائي الدولي والإقليمي بما يعزز مكانة الدائرة على الساحة العالمية.
 - i. التوسع في إبرام اتفاقيات تعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.
 - ii. تحديد مسؤوليات متابعة تنفيذ اتفاقيات التعاون بين الدائرة والمنظمات الدولية والإقليمية.
 - iii. وضع وتنفيذ آلية متابعة وتقييم تنفيذ اتفاقيات التعاون الإحصائي الدولي والإقليمي وتحديد العقبات ومعالجتها لضمان تحقيق الأهداف المرجوة.
4. تعميق نهج الإبداع والابتكار المؤسسي وقياس أثره في رفع كفاءة وفاعلية الأداء.
 - i. مراجعة وتحديث منهجية الإبداع والابتكار الحالية في الدائرة بما يتماشى مع الممارسات الفضلى وبما يضمن تحفيز المشاركة الفاعلة من قبل كادر الدائرة.
 - ii. تأسيس منهجية الإبداع والابتكار وضمان استدامتها.
 - iii. وضع وتنفيذ آلية لقياس أثر مبادرات الإبداع والابتكار على عمل الدائرة.
5. تعزيز التخطيط المؤسسي عبر خطط سنوية مترابطة مع الاستراتيجية تدعم تحقيق الرؤية والأهداف.
 - i. رفع الوعي العام بمحتوى الخطة الاستراتيجية وتأثير ذلك على الإطار التشغيلي للدائرة ودور كل فرد في تحقيق الرؤية والأهداف.
 - ii. تحديد الأدوار والمسؤوليات عبر مديريات واقسام الدائرة لضمان حسن تنفيذ الاستراتيجية.
 - iii. تطوير آلية لمتابعة وتقييم الخطط السنوية للمديريات والوحدات الإدارية في الدائرة ومعالجة الانحرافات في الوقت المناسب.

المحور الثاني: البيانات

الهدف الإستراتيجي الثاني: التحسين المستمر لجودة البيانات لخدمة مستخدمي البيانات بما ينسجم مع أفضل المنهجيات والمعايير الدولية،
الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. مواءمة البيانات الوصفية للمنتجات الإحصائية مع الممارسات الفضلى ومتطلبات المؤشرات الدولية.
 - i. اعتماد دليل للبيانات الوصفية metadata في الدائرة بما يتماشى مع المفاهيم الوطنية ومتطلبات ODIN.
 - ii. تطبيق الدليل على جميع البيانات المنشورة من قبل الدائرة بطريقة يسهل للمستخدم الوصول إليها، ومتابعة وتقييم الإنجاز في تطبيقها.
2. توظيف نظم المعلومات الجغرافية (GIS) في تحسين جودة المخرجات الإحصائية.
 - i. التعاون مع المؤسسات الشريكة التي تستخدم نظم المعلومات الجغرافية بهدف توحيد الأسس المعمول بها مثل الإسقاطات الإدارية.
3. مأسسة إنتاج الدراسات التحليلية المتخصصة لتلبية احتياجات متنامية لصنّاع القرار والباحثين.
 - i. مأسسة منهجية إعداد الدراسات التحليلية المتخصصة من خلال تحديد المسؤوليات والأدوار وتحديد كفايات الموارد البشرية اللازمة لإعدادها.
 - ii. وضع برنامج سنوي لإعداد ونشر دراسات تحليلية ذات أولوية ومتابعة تنفيذه لضمان جودة مخرجاته.

الهدف الإستراتيجي الثالث: التوسع في الاعتماد على السجلات الإدارية والمصادر الحديثة في إنتاج الإحصاءات الرسمية.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. تعزيز استخدام السجلات الإدارية كمصدر أساسي ومستدام للبيانات الإحصائية.
 - i. إعداد واعتماد دليل مفصل حول إجراءات عمل بناء سجلات إدارية للأغراض الإحصائية بما يتوافق مع التوصيات والمعايير الدولية في هذا المجال.
 - ii. وضع وتنفيذ خطة لتطبيق الدليل على مجموعة من السجلات الإدارية في المؤسسات الشريكة ضمن برنامج زمني معتمد.
 - iii. تقييم فاعلية تطبيق الدليل على مجموعة من السجلات الإدارية في المؤسسات الشريكة على عمل الدائرة.
2. تنويع وتوسيع نطاق مصادر البيانات لتلبية احتياجات السياسات وصنّاع القرار.
 - i. تحديد مصادر البيانات الحديثة والموثوقة وتحديد البرمجيات اللازمة للاستفادة منها.
 - ii. إعداد واعتماد وتنفيذ خطة عمل لزيادة الاعتماد على هذه المصادر كمكمل للمصادر التقليدية في إنتاج البيانات حسب الأولوية.
 - iii. وضع آليات لتنفيذ خارطة الطريق ومأسستها وضمان استدامتها ومتابعة وتقييم الإنجاز.
3. توسيع استخدام النماذج الإحصائية المتقدمة في التحليل وإنتاج الإحصاءات الرسمية.
 - i. تحديد احتياجات مستخدمي البيانات من النماذج الإحصائية وتصنيفها حسب الأولويات.
 - ii. تطوير النماذج الإحصائية وتطوير آلية لتقييم مخرجاتها وضمان جودتها.
 - iii. بناء قدرات الدائرة في تطوير وإدامة النماذج الإحصائية.

المحور الثالث: العمليات

الهدف الإستراتيجي الرابع: تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإحصائية في الدائرة بما ينسجم مع أفضل

المنهجيات والمعايير الدولية.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. ترسيخ نظام متكامل لضمان جودة العمليات الإحصائية وفق أحدث المنهجيات والمعايير الدولية.
 - i. إعداد وتنفيذ خطة لتحديث سياسات وإجراءات ضمان الجودة في الدائرة بما يتماشى مع المنهجيات والمعايير الدولية الحديثة.
 - ii. متابعة تنفيذ سياسات وإجراءات ضمان الجودة المحدثة وتقييم الإنجاز.
2. تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن وتعداد المنشآت الاقتصادية والتعداد الزراعي بمنهجيات متطورة تحقق أقصى قيمة مضافة لمخرجاتهم.
 - i. استكمال مراحل تنفيذ المنهجية المحدثة للتعداد العام للسكان والمساكن المبنية على التعداد الشخصي، وزيادة الاعتماد على السجلات الإدارية، والمُعرفات الوطنية.
 - ii. تحديث منهجية تعداد المنشآت الاقتصادية والتعداد الزراعي وتنفيذهما.
 - iii. تحديد الدروس المستفادة من تنفيذ التعدادات وتعديل المنهجيات والآليات بناء على ذلك ومأسسة الإجراءات لضمان الاستدامة.
 - iv. تعظيم الفائدة من مخرجات التعدادات من خلال إجراء دراسات تحليلية حول نتائج التعدادات تلبى احتياجات مستخدمي البيانات عامة وصناع القرار خاصة.
3. تعزيز تنوع مصادر البيانات عبر اعتماد منهجيات وآليات جمع حديثة وموثوقة.
 - i. مراجعة منهجيات جمع بيانات المسوح من المصادر المختلفة وتحديد برنامج لتطويرها حسب أولويات العمل في الدائرة.
 - ii. بناء قدرات العاملين في المديرية المختلفة على المنهجيات الجديدة لضمان الجودة والاستدامة.
 - iii. تطوير منهجيات جمع بيانات جديدة وتنفيذها ومتابعة وتقييم أثرها على كفاءة وفعالية العمل وعلى تحسين المنتجات الإحصائية في الدائرة.
4. رفع كفاءة وفعالية إجراءات العمل في الدائرة إعادة هندستها حسب الضرورة.
 - i.مراجعة إجراءات العمل الفني والإداري في الدائرة، لتقييم الحاجة الى إعادة هندسة أيا منها.
 - ii.إعادة هندسة الإجراءات ذات العلاقة، واختبارها وتعديلها بعد تقييم كفاءتها وفعاليتها على أرض الواقع.

5. التطوير المستمر في الحسابات القومية وإصدار مؤشرات جديدة تلبى المعايير الدولية واحتياجات المستخدمين.
i. استدامة مشروع الحسابات القومية بعناصره التالية:

مراجعة جداول العرض والاستخدام لعام 2024 للتحقق من جودة سلسلة الحسابات الجديدة وتحديد الثغرات والنواقص، عند إجراء التوازنات للجداول، ومعالجتها ومتابعة وتقييم إنجازها.

- تطوير جداول المدخلات والمخرجات للمساهمة في بناء مصفوفة المحاسبة الاجتماعية.
- وضع خطة لتحديد أولويات احتياجات مستخدمي البيانات من جداول المدخلات والمخرجات، وتوفيرها حسب جدول الأولويات، ومتابعة وتقييم إنجازها.
- اعداد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي السنوي حسب نهج الانفاق بالأسعار الثابتة والتقديرات الربعية الخاصة بها. ووضع برنامج زمني لأجزائها ومتابعة وتقييم تنفيذها.
- توفير ونشر الأرقام القياسية لأسعار المنتجين الصناعيين والأرقام القياسية للإنتاج الصناعي حسب برنامج زمني معتمد وبما يتوافق مع المنهجية المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، ومتابعة وتقييم إنجاز العمل في المبادرة.
- إعداد ارقام قياسية شهرية و سنوية لأسعار المستوردات والصادرات حسب الخطة المعتمدة لذلك، ومتابعة وتقييم إنجازها.
- توفير مؤشرات قصيرة المدى جديدة حسب جدول أولويات يتناسب مع الحاجات الملحة للمستخدمين، ومتابعة وتقييم إنجازها.

ii. وضع وتنفيذ خطة لاعتماد نهج تدريجي لتطبيق نظام الحسابات القومية 2025.

iii. تطوير سجل أعمال إحصائي محدث مرتبط بالسجلات الإدارية حسب خطة العمل المعتمدة، ومتابعة وتقييم إنجازها.

iv. بناء قدرات الكوادر المعنية في المديرية على أحدث المعايير الدولية المتعلقة بالحسابات القومية.

v. وضع آليات لاكتشاف وتصحيح أي تناقضات أو تشوهات في البيانات قبل استخدامها في الحسابات القومية، وتنفيذها وقياس أثرها على جودة الحسابات القومية.

المحور الرابع: التحول الرقمي في عمل الدائرة

الهدف الإستراتيجي الخامس: التوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة لإدارة البيانات ورفع كفاءة

وفعالية العمليات الإحصائية والإدارية.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. تعزيز دور مركز البيانات التفاعلي الوطني كمنصة محورية لإدارة البيانات الوطنية.
 - i. تجهيز المركز بما يلزم من الأجهزة والأنظمة (HW, SW, Databases) والبرمجيات وأدوات التحليل، ومنصة تفاعلية (platform) تخدم احتياجات المستخدمين.
 - ii. تجهيز المركز بأنظمة ربط البيانات مع المؤسسات، ونظام إدارة استخدام البيانات (DMC).
 - iii. وضع إطار حوكمة المركز وهيكله الإداري والتشغيلي ومهام كادره وارتباطه بباقي مديريات الدائرة ومؤسسات النظام الإحصائي.
 - iv. بناء قدرات العاملين في المركز وفق أفضل الممارسات.
 - v. تطوير وتنفيذ خطة تشغيلية متوسطة المدى للمركز.
2. تحقيق أتمتة شاملة للعمليات الفنية والإدارية لتحسين الفعالية والكفاءة وتقليل الاعتماد على الإجراءات اليدوية.
 - i. إعداد دراسة بعمليات الدائرة التي يلزم أتمتها لتحديد الكلف المرتبطة بذلك، وتحديد برنامج زمني لتنفيذها بما يتماشى مع الموارد المتاحة والأولويات الإستراتيجية والفوائد المرجوة من عملية الأتمتة.
 - ii. تنفيذ أتمتة العمليات حسب الخطة المعتمدة وتقييم أثر ذلك على كفاءة وفعالية العمليات ذات العلاقة.
 - iii. حصر الدروس المستفادة من عمليات الأتمتة وعكس ذلك على الخطط المستقبلية.
3. توظيف النمذجة لتعظيم القيمة الاستراتيجية للبيانات الإحصائية.
 - i. وضع وتنفيذ آلية مستدامة لحصر احتياجات مستخدمي البيانات وخاصة صناع القرار من النماذج الإحصائية المختلفة ووضع خطة زمنية لتلبية هذه الاحتياجات بما يتماشى مع الموارد المتاحة والأولويات الإستراتيجية.
 - ii. بناء نماذج إحصائية تنبؤية تدعم متخذي القرار وراسمي السياسات برؤى مستقبلية ومؤشرات إحصائية جديدة.
 - iii. متابعة وتقييم أثر توفير النماذج الإحصائية على صناعة القرار وتحديد الفجوات ومعالجتها.
 - iv. بناء قدرات الدائرة على تطوير النماذج الإحصائية بشكل مستدام.

4. تعزيز القيمة التحليلية للبيانات من خلال اعتماد أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي.
- أ. حصر أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي التي يمكن استخدامها لتعزيز قيمة البيانات الإحصائية وتعزيز كفاءة وفعالية معالجة وتحليل البيانات.
 - ب. تطوير وتطبيق خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لدعم قدرات التحليل الإحصائي.
 - ج. متابعة وتقييم أثر اعتماد الذكاء الاصطناعي على تحسن كفاءة وفعالية العمليات والمنتجات الإحصائية في الدائرة.
 - د. بناء قدرات الدائرة على استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي بشكل مستدام.

5. ترسيخ آلية رقمية موحدة ومستدامة لنشر المؤشرات والتقارير الإحصائية بشكل تفاعلي وميسر الوصول.
- أ. تطوير واعتماد وتنفيذ آلية موحدة ومنسقة ومستدامة لرفع المؤشرات والتقارير الإحصائية والبيانات الوصفية من المديرية على الموقع الإلكتروني.
 - ب. بناء قدرات المديرية الفنية لضمان تنفيذ الآلية بطريقة فاعلة.
 - ج. متابعة وتقييم الإنجاز وجودة التنفيذ.

المحور الخامس: النشر والاتصال والتواصل

الهدف الإستراتيجي السادس: استشراف الاحتياجات الإحصائية وتطلعات مستخدمي البيانات لتبليتها، بما يعزز ثقتهم بالبيانات الرسمية ويزيد من تفاعلهم معها.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. إرساء منهجية مستدامة لتصنيف مستخدمي البيانات ورصد احتياجاتهم بالتعاون مع الشركاء الاستراتيجيين.

i. تطوير واعتماد وتنفيذ منهجية لتصنيف وحصر احتياجات المستخدمين الرئيسيين من البيانات القطاعية بشكل دوري وتحديد الأدوار والمسؤوليات بناء على ذلك.

ii. دراسة احتياجات المستخدمين وتحديد الأولويات حسب الموارد المتاحة.

iii. وضع آليات التنفيذ ومتابعة وتقييم الإنجاز.

iv. القياس المستمر لرضى مستخدمي البيانات وتحديد الفجوات ونقاط التحسين ومعالجتها بشكل فاعل.

2. تعزيز الوعي المجتمعي بدور العمل الإحصائي وأثره في دعم السياسات العامة.

i. تطوير وتنفيذ حملات توعوية للفئات المستهدفة تتزامن مع تنفيذ البرنامج الإحصائي لزيادة معدلات

الاستجابة، تتضمن توعية المواطنين بأهمية توفير الرقم الوطني (رقم تعريف وطني National Identifier) خلال أنشطة العمل الإحصائي.

ii. تطوير وتنفيذ حملة توعوية حول مركز البيانات التفاعلي الوطني وطرق الاستفادة من خدماته.

3. رفع كفاءة مستخدمي البيانات وتمكينهم من الاستفادة المثلى من المنتجات الإحصائية.

i. تصنيف الفئات المستهدفة من مستخدمي البيانات حسب الأهمية.

ii. تطوير مواد وقنوات تعليمية ذات أساليب متنوعة وحديثة وبمبسطة تستهدف مستخدمي البيانات بكافة فئاتهم (صناع القرار، الطلاب، الباحثين، الإعلاميين، الخ) لتعزيز مهاراتهم في الوصول والاستخدام الفاعل للبيانات.

iii. تنفيذ برامج تعزيز مهارات مستخدمي البيانات حسب الأولويات والموارد المتاحة.

iv. تقييم مخرجات برامج تعزيز مهارات مستخدمي البيانات وفعاليتها وعكس ذلك على مكونات البرامج التدريبية.

4. تطوير العرض التفاعلي للمنتج الإحصائي بما يجذب مختلف فئات المستخدمين ويعزز تفاعلهم.

i. استكمال تطوير عرض المنتج الإحصائي على الموقع الإلكتروني بطريقة تصويرية تجذب الفئات المختلفة من المستخدمين، ومتابعة وتقييم أثر ذلك على مستوى رضى مستخدمي الموقع.

ii. تطوير وتنفيذ خطة لنقل البيانات الإحصائية من الموقع الإلكتروني للدائرة إلى منصة مركز البيانات التفاعلي الوطني.

iii. وضع آلية لرصد وتقييم تجربة المستخدم على الموقع الإلكتروني وتطويره بناء على ذلك.

المحور السادس: الموارد البشرية والمالية

الهدف الإستراتيجي السابع: بناء وتنمية القدرات البشرية والمهارات الإحصائية، وتنويع مصادر التمويل بما يضمن استدامة الموارد وتيسير تحقيق أهداف الدائرة بكفاءة وفعالية.

الأهداف الفرعية والمبادرات الرئيسية:

1. ترسيخ دور مركز التدريب الإحصائي كمرجعية وطنية للتأهيل وبناء القدرات الإحصائية.
 - i. إعداد واعتماد خطة تفصيلية لتطوير عمل مركز التدريب الإحصائي وتوسيع نطاق عمله.
 - ii. تنفيذ الخطة المفصلة ومتابعة تقييم إنجازها، وتقييم أثر مخرجاتها.
2. إعداد كوادرات إحصائية وإدارية متخصصة تواكب التوجهات العالمية ومتطلبات الحدثة.
 - i. وضع واعتماد وتنفيذ آلية دورية لتحديد الاحتياجات التدريبية لموظفي الدائرة مبنية على الكفايات وتتماشى مع رؤية الدائرة.
 - ii. وضع واعتماد وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة تلبى الاحتياجات التدريبية لموظفي الدائرة على أن تشمل: إدارة البيانات، البيانات الضخمة، علم البيانات، والتحليل الإحصائي AI/ BI/Modeling analysis
 - iii. تنمية القدرات الإدارية والقيادية لدى كوادرات الدائرة لضمان فعالية إدارة الموارد والعمليات من خلال برامج تدريبية متخصصة.
 - iv. تقييم الأثر التدريبي بشكل دوري وتطوير المسارات التدريبية المختلفة بناء على ذلك.
3. تطوير وتطبيق برنامج للإدلال الوظيفي يضمن استمرارية العمل ونقل المعرفة المؤسسية.
 - i. مراجعة برنامج الإدلال الوظيفي الحالي وتطويره بما يتوافق مع الممارسات الفضلى واحتياجات الدائرة من تحديد الوظائف الحرجة وتصميم آلية الإدلال ووضع ضوابط تضمن التنفيذ الصحيح.
 - ii. تنفيذ البرنامج وتقييم نتائجه وتعديله حسب الدروس المستفادة.
4. تعميق الشراكات الأكاديمية والتعليمية في مجالات الإحصاء التطبيقي وعلوم البيانات.
 - i. توقيع اتفاقيات تعاون مع الجامعات والمؤسسات التعليمية في مجال الإحصاء وعلوم البيانات وغيرها من المجالات ذات الصلة.
 - ii. تنفيذ وتقييم أثر البرنامج على تطوير أعمال الدائرة وإجراء التحسينات اللازمة.
5. تنويع مصادر التمويل وتطوير آليات استدامة الموارد المالية لدعم تنفيذ الاستراتيجية.
 - i. تحديد مكونات وكلف البرامج والمبادرات ذات الأولوية وتمويلها.
 - ii. التواصل المستمر مع الجهات ذات العلاقة والعمل على توقيع اتفاقيات تعاون معها لدعم تنفيذ البرامج والمبادرات المتفق عليها.
 - iii. بناء قدرات الدائرة على تطوير الموازنات وكتابة عروض المنح grant proposals وفق متطلبات المؤسسات المانحة المختلفة.

